

## اقتصاد

الندن: لا نسمع إلا الشعارات من الوزراء المتعاقبين على «الصناعة»

## وزير الصناعة: العمل الميداني شعار الوزارة وهمنا تطوير المنتج

### طعمة: ترؤس وزير المالية للجنة الاقتصادية خلل بنوي وفكر الجباية لا يصنع تنمية

العاملة حالياً يبلغ ٥٣، منها ٣١ رابحة، و١٤ خاسرة، في حين عدد الشركات الحدية ١٤. وأشار إلى أن عدد الشركات المتوقعة يبلغ ٤٨، منها ٢٣ شركة مدمرة، متوفاً بأن إعادة المنشآت المدمرة للعمل بحاجة إلى مبلغ أكثر من ١,١ مليار دولار.

وفيما يتعلق بالمنشآت التي أُلغيت أعد جاذبة أن شركة الجرار أُلغيت وتم التعاقد على ألفي جرار، وحالياً تم تصنيع ٥٠٠ جرار، مشيراً إلى أنه تم تأهيل أليات معمل الكابلات، وتمت إضافة خطوط لعمل البطاريات، والشركة العاملة للأسمدة أُلغيت في العام الحالي، وكذلك شركة الألبان في الغوطة بريف دمشق.

وأكد جاذبة أنه تم إقلاع أكثر من ٧٧ ألف منشأة صناعية في القطاع الخاص من أصل أكثر من ١٣١ ألف منشأة. وخلال الجلسة، أكد الوزير أن شعار الوزارة هو العمل الميداني، ويتم تقفد معمل الإنتاج والعمال «وهمنا تطوير الإنتاج، لذلك تم التعاون مع مركز البحوث العلمية ووزارة التعليم العالي لتطوير المنتج»، واصفاً الاقتصاد الوطني بالنسر وجناحه القطاع العام والخاص.

يأتي إلى سورية ويسأل عن المعامل المدمرة. وشدد سريول على ضرورة تطبيق تجربة الصين في إطلاق يد مديري المعامل من دون أن يكون هناك عراقيل، لتصبح منافسة ومنتجة أكثر من القطاع الخاص، ومن ثم محاسبته في حال أصبح المعمل خاسراً.

أيد في ذلك زميله بطرس مرجانة، داعياً إلى وضع قانون جديد يمنح صلاحيات أوسع لمديري المعامل، ومحاسبتهم، مشدداً على ضرورة تشجيع معمل القطاع الخاص. واستعرض عدد من النواب حال العديد من المعامل المتوقفة، خصوصاً في حلب، إن شكك النائب فارس جندبان بعدد المنشآت الموجودة في المحافظة، موضحاً أنه بحسب تصريحات المسؤولين يوجد ١٥ ألف منشأة على حين على أرض الواقع لا يوجد إلا ٣ آلاف.

كما دعا العديد من نواب السويداء إلى الاهتمام بالصناعة في المحافظة وخاصة المتعلقة بالبازلت.

#### الوزير يقند وضع الصناعة

عرض الوزير جاذبة للعديد من مؤشرات الصناعة، مبيّناً أن عدد الشركات العامة



ورأى النائب مجيب الرحمن الدندن أن الوزراء المتعاقبين على الصناعة يطلقون شعارات فقط، مضيفاً: سمعت أربعة شعارات من وزراء سابقين وحالياً أسمع الشعار الخامس.

ودعا النائب محمد خير سريول إلى إعداد أضيابير حول المعامل الكبرى لاستثمارها من مستثمرين وطنيين أم من دول صديقة، خاصة وأن هناك من

إعادة المعامل إلى العمل. ولفت زميلته زينب خولة إلى موضوع الصناعيين ممن لديهم عقارات مستأجرة، إذ لا يستطيعون الحصول على سجل صناعي إلا لمدة محددة، داعية إلى منحهم هذه السجلات لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد أو الإلغاء، معتبرة أن هذا الإجراء من باب التسهيلات للصناعيين.

وأضاف بكر: كل الأرقام التي تصدرها الحكومة تنتهي بأصفر مثل ١٠٠ ألف فرصة عمل وبالتالي لا نفهم إن كانت دقيقة أم عشوائية؟ أشار النائب فواز جوايرة إلى أن محافظة درعا لا يوجد فيها إلا مصانع خاصة، أما معمل القطاع العام الثلاثة فمتوقفة، وهي المعكرونة والكونسروة، والأحذية، متسائلاً عن خطة الوزارة

ومناخ استثماري مريح، واصفاً ترؤس وزير المالية للجنة الاقتصادية في مجلس الوزراء بالخلل البنوي، على اعتبار أن فكر الجباية لا يمكن أن يصنع تنمية. ورأى طعمة أن القرارات الاقتصادية التي يتم اتخاذها في اللجنة قاصرة على أن تكون قادرة على إدارة الاقتصاد، وبالتالي النهية الاقتصادية يجب أن تنتج من فكر فاعل وليست من فكر جبابة.

ولفت زميله فارس الشهابي إلى اجتماعه مع ٢٥٠ صناعاً سورياً في مصر، وجميعهم أصدوا أنهم لن يبقوا هناك، مشيراً إلى وجود بعض المشكلات تتعلق بعودتهم، أبرزها عدم استقرار شبكة الكهرباء، وقانون القروض المتعثرة الذي لم ير النور بعد رغم أن وزارة المالية انتهت منه، إضافة إلى عقبة الجباية وعدم وجود مطار في حلب، منوهاً بفتح مكتب لاتحاد غرف الصناعة في القاهرة بالتنسيق مع الصناعيين. النائب الأكر بك شكك بالأرقام التي تصدرها الحكومة، وقال: «إذا كان قصد الحكومة بإصدار هذه الأرقام أن الحياة عادت، وهي تعرف الأرقام الحقيقية، فهذا مصيبة، وإذا كانت لا تعرف فالمصيبة أكبر».

#### محمد منار حميجو

لم يلق أداء وزارة الصناعة رضا العديد من نواب مجلس الشعب أمس، فمنهم شك بأرقامها، وآخرون اعتبروا أن الوزراء المتعاقبين على الوزارة يطلقون شعارات فقط من دون أن يكون هناك أي تنفيذ لها على أرض الواقع. في الجلسة المخصصة لمناقشة أداء الوزارة من اللجنة الخاصة، في حين اتجه وزير الصناعة محمد معن جاذبة للاختصار بشكل كبير أثناء عرضه لأداء الوزارة، ما دفع النائب علي الشيخ ليصف عرض الوزير بالمداخلة الصغيرة.

وفي مداخلة، له أعرب الشيخ عن استغرابه من إهمال منشآت القطاع العام الصناعية، علماً بأنه القطاع الرائد والرافع للعملية الاقتصادية، ورأى أن «وزراء يتعاقبون على الوزارة ولا يوجد قراءة واضحة»، مشيراً إلى أهمية دور الصناعيين السوريين الموجودين في مصر لدعم الاقتصاد السوري. ورأى النائب خليل طعمة أن أغلب الصناعيين ليسوا بحاجة إلى إعفاءات أو استثناءات، لكنهم بحاجة إلى جو

بعد رفع سقف القرض إلى مليون ليرة

## «التسليف الشعبي»: يسمح للمقترضين بتسديد بقية أقساطهم وطلب قرض بالسقف الجديد

وزير الكهرباء لـ «الوطن»: تكلفته ٣٠٥ ملايين يورو وسيرفع استطاعة التوليد بجمهورية «بهارات» الهندية تستأنف العمل في توسيع محطة تشرين الحرارية بعد توقف ٨ سنوات

٣٤ شهراً، لافتاً إلى أن التعاون والتواصل مع الجانب الهندي جاء بعد التصارات الجيش العربي السوري الذي مهد الطريق لعودة الخبراء، مبيّناً أن الوزارة بصدد الإعلان عن إعادة تأهيل مجموعات توليد في محطات توليد حلب ودير الزور.

بدوره أشار المدير التنفيذي لشركة بهارات اكليكو مار إلى أن زيارة الوفد إلى سورية هدفها التنسيق مع الحكومة السورية للمباشرة بتنفيذ المشروع منتصف حزيران المقبل، لاسيما أن القواعد مكتملة والتوريدات موجودة في الموقع. ولفت المدير المالي لشركة نوبت غوبتا إلى العلاقات الجيدة مع الحكومة السورية والتي لم تنقطع خلال السنوات الماضية، منوهاً بأن الشركة كانت بانتظار الفرصة المناسبة للعودة لمواصلة تنفيذ المشاريع الموقع عليها.

وأوضح أن شركة بهارات الهندية عادت لاستكمال تنفيذ أعمال توسيع محطة توليد تشرين الحرارية بعد توقفها منذ نهاية عام ٢٠١١ واضطرار الخبراء الهنود آنذاك لمغادرة سورية بسبب ما تعرضت له من هجمات إرهابية وتخريب، علماً أن المباشرة بالمشروع كانت عام ٢٠١٠، وبلغت نسبة التنفيذ حوالي ٧,٣ بالمئة.

صرح وزير الكهرباء محمد زهير خربوطلي لـ «الوطن»، بأن قيمة مشروع توسيع محطة تشرين الحرارية يقارب ٣٠٥ ملايين يورو، أي ما يعادل حوالي ١٨٠ مليار ليرة سورية، مبيّناً أنه تبلغ استطاعة تنفيذ المشروع ٤٠٠ ميغا، ويتألف من مجموعتين بخاريتين تعملان على الفيول والغاز، تبلغ استطاعة كل مجموعة ٢٠٠ ميغا واط.

جاء تصريح خربوطلي على هامش اجتماعه أمس مع الوفد الهندي الذي يزور سورية لاستكمال تنفيذ مشروع توسيع محطة تشرين الحرارية بعد توقف دام لأكثر من ثماني سنوات، وعزوف الخبراء الأجانب عن استكمال تنفيذ العقود في سورية نتيجة الحرب الممنهجة والعقوبات أحادية الجانب التي فرضت على الوطن.

وأكد خربوطلي أهمية المشروع الاستراتيجية للمنطقة الجنوبية، موضحاً أن جميع محطات التوليد في المنطقة الجنوبية تعمل على الغاز فقط، منوهاً بأن وضع هذا المشروع في الخدمة سيؤدي إلى تحسين نوعية المنظومة الكهربائية السورية ورفع استطاعة التوليد، وأشار إلى أن مدة تنفيذ المجموعة الأولى تصل إلى ٢٩ شهراً، بينما تستغرق المجموعة الثانية

التنفيذية التي كانت مطبقة على القرض نفسه قبل تعديل سقفه ستطبق على القروض بالسقف الجديد، مبيّناً في مثال أن قرض بحدود مليون ليرة سيكون قسطه الشهري ٢٢٨٨٠ ليرة تقريباً.

وفيما يخص القسط الشهري، بين حسن أنه يجب أن يغطي بنسبة ٤٠٪ من الأجر الشهري المقطوع مضافاً إليه ١٠٠٪ من التعويضات الثابتة بعد حسم الاقتطاعات على الأجر، مبيّناً أن المطلوب كفيلاً على الأقل، ولا بد أن يكون مجموع خدماتهم عشر سنوات أو أكثر، كما يمكن قبول الكفالات الشخصية الإنتاجية (تجارية مهنية صناعية.. إلخ) أو الضمانات العينية (عقارية، حسابات جارية أو لأجل، شهادات الاستثمار.. إلخ).

يشار إلى أن تعديل سقف القرض الشخصي جاء بناء على رغبة واسعة من العاملين في الدولة لزيادة الجدوى من القرض تشمياً مع الارتقاعات السريعة الحاصلة في السوق، خلال السنوات السابقة، وأن هذا التعديل جاء وفق حزمة من التسهيلات التي تعمل عليها المصارف العامة وفق محددات وشروط المصرف المركزي بما يسمح لها تشغيل وادئعها والاستفادة منها في تحريك النشاط الاقتصادي.



٢٠٥ على أن يتم تطبيق هذه التعديلات على منح هذا القرض اعتباراً من ٢٠١٩/٥/١٢. وفي تصريح لـ «الوطن»، بين معاون المدير العام عدنان حسن أن القرض بسقف مليون ليرة يمنح على ٦٠ شهراً (خمس سنوات) بمعدل فائدة ٧٪ سنوياً، وتحسب على مبلغ القرض الممنوح طيلة المدة، وأن التعليمات

قروض الدخل المحدود للعاملين في الدولة (مدنيين وعسكريين) وفق الضوابط والشروط المتعلقة بإعادة استئناف منح قروض الدخل المحدود والتعليمات المتضمنة التعليمات التنفيذية والضوابط والشروط المتعلقة بمنح قروض دخل محدود للعسكريين والمستخدمين المدنيين الذين يتقاضون أجورهم من الوحدة

#### عبد الهادي شباط

عمم مدير مصرف التسليف الشعبي نضال العريبي على مختلف فروع المصرف بخصوص طلبات القروض المقدمة قبل صدور قرار رفع سقف القرض إلى مليون ليرة سورية التي تم البت بها من قبل اللجنة الائتمانية وحصل التعامل على موافقة بالمنح، ولم يتم تنفيذها، بأنه يمكن إعادة دراسة طلب القرض بناء على كتاب خطي من طالب القرض وفق سقف القرض الجديد على أن يتم تقاضي عمولة إعادة دراسة من طالب القرض حسب التعليمات الصادرة.

وذكر التعميم أنه يجوز السماح للمستفيدين من قروض الدخل المحدود الذين يرغبون في الاستفادة من سقف القرض الجديد، الذين ما زالت قروضهم قائمة، بالسداد المسبق مهما بلغ عدد الأقساط المتبقية، ويتم تقاضي عمولة السداد المسبق وفق التعليمات الصادرة بهذا الخصوص.

وكان المصرف قد عدل سقف قرض الدخل المحدود للعاملين في الدولة (مدنيين وعسكريين) بحيث يصبح بما لا يتجاوز مليون ليرة سورية عوضاً عن ٥٠٠ ألف ليرة سورية، ويتم منح

Reference: SY-DA-00604



#### TENDER ADVERTISEMENT

CALL FOR TENDERS IN ALL SYRIA GOVERNORATES.

Action Against Hunger (AAH) is a registered International nongovernmental organization, founded in 1979, with operations in more than 40 countries, around the world. Teams in the field combat hunger on four fronts: nutrition, food security, health, water and sanitation.

Tender Ref# SY-DA-00592.

Supply, storage and delivery of food parcels & ready to eat meals in all Syria Governorates.

Bidding documents and conditions can be obtained by interested parties from Action Against Hunger (AAH) offices at the below address between 09:00 AM till 04:00 PM starting from May 08<sup>th</sup>, 2019 till May 30<sup>th</sup>, 2019.

Tender Committee contact in Damascus:  
Address: Sharkasiyeh Bldg, 2937, Shaalan, Damascus, Syrian Arab Republic.  
Phone: +963 11 3329 946  
Fax: +963 11 332 9945  
E-mail: procurement@sy.acfspain.org

Deadline for tender Submission: May 30<sup>th</sup>, 2019, at 04:00 PM.  
Bid Validity: 1 year.  
Currency: Bid must be submitted in Syrian Pounds.  
Performance Bonds: Certified Check good for the 5% of the Contract Value.  
Warranty Bonds: Certified Check good for the 5% of the Contract Value.  
Delay Penalties: 0.5% of the total contractual value per each delay.

Reference: SY-DA-DA-00604



#### إعلان عن مناقصة

دعوة للمشاركة في مناقصة في كافة المحافظات السورية

منظمة مكافحة الجوع (AAH) منظمة عالمية غير حكومية تأسست عام 1979. تقوم المنظمة بممارسة عملها في أكثر من 40 دولة حول العالم. تسعى المنظمة الميدانية في منظمة مكافحة الجوع (AAH)، للعمل في أربع مجالات رئيسية: التغذية والأمن

مناقصة مرجع: SY-DA-00592

توريد وتخزين وتوصيل سلال غذائية ومواد غذائية جاهزة للأكل في كافة المحافظات السورية.

يمكن الحصول على وثائق وشروط المناقصة من قبل الأطراف المعنية من مكتب المنظمة على العنوان الموضح أدناه من الساعة 09:00 صباحاً وحتى الساعة 04:00 مساءً، ابتداءً من 08 أيار 2019 ولغاية 30 أيار 2019.

للتواصل مع لجنة المناقصات في دمشق:

العنوان: شركسية، بناء 2937، الشعلان، دمشق - الجمهورية العربية السورية.  
هاتف: 00963113329946  
فاكس: 00963113329945  
بريد الكتروني: procurement@sy.acfspain.org

الموع النهائي لتسليم العروض: 30 أيار 2019، عند الساعة 04:00  
صلاحية العروض المقدمة: سنة كاملة  
العملة: الليرة السورية  
ضمان حسن التنفيذ: 5% من القيمة الكلية للتعقد على شكل شيك مصرفي.  
ضمان الكفاءة: 5% من القيمة الكلية للتعقد على شكل شيك مصرفي.  
غرامات التأخير: 0.5% من القيمة الكلية للتعقد عن كل يوم تأخير.